لدورهم المتميز في ملاحقة الإرهابيين وتحقيق الأمن والاستقرار

محافظ واسط يكرّم قوة التدخل السريع الثانية (الأسود)

اكاديمية الشرطة في الكوت تخرِّج الدورة الخامسة من المتطوعين

واسط / جبار بجاي

كرّم لطيف حمد الطرفة محافظ واسط عددا من الضباط في قوة التدخل السريع الثانية (الأسود) احد تشكيلات قيادة قوات الشرطة العراقية في المحافظة لدورهم المتميز في ملاحقة العناصر الإرهابية والقاء القبض على عدد كبير منها وتحقيق الأمن والاستقرار في مناطق الوحدة وبسماية والخالصة (٣٠ كم) جنوب بغداد، الى جانب تأمين الحماية الكافية للطريق العام الكوت . بغداد بعد أن شهدت هذه المناطق توترا شديدا وأحداثا في أواخر آذار ونيسان الماضيين تمثلت بعمليات القتل والذبح والتسليب والاغتصاب التي راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين الأبرياء الى جانب إحراق صهاريج نقل الوقود وشاحنات نقل البضائع.

وأشاد الطرفة في كلمة له خلال حفل التكريم الذي أقيم في ديوان المحافظة بالجهود المتميزة لضباط ومراتب هذه القوة الذين كان لهم دور فاعل ومتميز في تحقيق الأمن والاستقرار في هذه المناطق والقاء القبض على العناصر الإرهابية المجرمة من خلال التنسيق المشترك مع قوات الأمن العراقية الأخرى مما كان له الأثر البالغ لدى المواطنين عموما بخاصة الساكنين في تلك المناطق الى جانب سالكي الطريق العام كوت - بغداد .

وشمل التكريم أيضا عددا من ضباط وحدة المعالجة وتفكيك العبوات الناسفة ممن كان لهم دور كبير في ابطال مفعول عدد من العبوات الناسفة التي زرعها مجهولون في مناطق مختلفة من المحافظة الى جانب تفكيك عدد من السيارات المفخخة في منطقة الوحدة التي كانت تستهدف أفراد الشرطة والجيش والمواطنين الأبرياء يشار الى أن محافظة واسط شهدت تفجير سيارة مفخخة واحدة في سوق للخضراوات وسط مدينة الصويرة في أيار الماضي راح ضحيتها اكثر من (٥٠) مواطنا بين قتيل وجريح من المدنيين .

من جانب آخر تخرجت في أكاديمية الشرطة في المحافظة الدورة الخامسة من متطوعي الشرطة و حرس الحدود الذين تم توزيعهم بين أقسام وشعب المديرية في عموم المحافظة . وقال ضابط في الأكاديمية:

استمرت الدورة شهرين تلقى فيها المشاركون محاضرات ودروسا في التدريب البدني وكيفية استخدام الأسلحة والتعامل بها في التصدي للمجرمين ومكافحة أعمال الشغب، إضافة الى محاضرات في القوانين والأدلة الجنائية وكشف الجرائم الى جانب القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان وكيفية احترامها. فيما وصلت الى المحافظة على متن طائرة خاصة دفعة أخرى من أفراد الشرطة العراقية من أبناء محافظة واسط بعد أن انهوا دورة تدريبية قوامها شهران في العاصمة الأردنية عمان بينما غادر على الطائرة نفسها (١٢٥) متطوعا من أفراد الشرطة العراقية للمشاركة في الدورة التدريبية الجديدة التي تقام للمتطوعين العراقيين على جهاز الشرطة .

وفي سياق متصل قال مصدر: في الشرطة المحلية في قضاء الحي (٤٠ كم) جنوب الكوت أن مفارز الشرطة المحلية في المدينة تمكنت من القاء القبض على مجموعة مسلحة قامت بزرع عبوة ناسفة أمام منزل أحد المواطنين من وجهاء المدينة وأدى انفجارها الى تدمير جزء من المنزل واصابة شخصين من المارة وتحطيم سيارة مع زجاج النوافذ للدار المستهدفة وللدور المجاورة .

وذكر المصدر، الذي فضل عدم ذكر اسمه، ان عملية إلقاء القبض على الأشخاص الفاعلين كانت بعد ثلاث ساعات من وقوع الانفجار حيث اعترفوا بقيامهم بهذا العمل الذي تقف وراءه دوافع وخلافات شخصية. منوها في الوقت نفسه بأن المدينة كانت ولا تزال تنعم بالاستقرار والامان ولم تشهد مثل هذه الأعمال العدوانية .

يشار إلى أن قوات الشرطة المحلية في محافظة واسط تمكنت في المدة الأخيرة من بسط نفوذها في المحافظة كافة إضافة الى المناطق الساخنة المجاورة لها مثل ناحية الوحدة ٣٠ كم جنوب بغداد حيث تمكنت من إلقاء القبض على اكثر من (٧٠٠) من المشتبه بهم والمطلوبين والإرهابيين الذين اعترفوا بالجرائم التي نفذوها واحيل بعضهم الى المحاكم وصدرت بحقهم عقوبات مختلفة، من بينها عقوبة الإعدام على ثمانية متهمين قاموا بأعمال القتل والخطف والاغتصاب.

بين السطور

السلع الاصيلة والسلع المغشوشة والبديلة

صائب ادهم

(الماركة التجارية) العريقة في الاسواق ولدى جمهور المستهلكين الى جانب اسم دولة المصنع او المنشأ، تبقى هي العلامة المميزة للسلعة التجارية وفيها تكمن عوامل الجودة والجذب. ومهما زورت هذه الماركة او حرفت تبقى محتفظة باصالتها ومقاومتها كل اشكال التحايل والغش الصناعي مهما بلغ من الاتقان الفني والمادي.

ان الماركة الأصيلة، كالعملة الأصيلة والنادرة والنفيسة، تبقى نكهتها مسيطرة على الاذواق والامزجة ملتصقة باحساس المستهلك الواعي والمجرب ومستندة الى طول زمن المنتوج.

هذه الخاصية لم تستطع الإعلانات الحديثة ان تغير من حقيقتها ودعوتها الى استهلاك منتوج جديد يحل محل (الاصيل القديم) الذي تصوره الدعاية الجديدة بأنه منتوج قد هرم وصار مملاً لا يواكب تطلعات المستهلك الجديد.

لكن تكنولوجيا الإعلان لم تستطع تغيير عقلية المستهلك الحصيف الذي عاشر منتوجه المفضل حقبة طويلة. وكان يخرج دائماً من طوفان مؤثرات الإغراء أكثر اعتزازاً بالمنتوج الذي اعتاده وأكثر تمسكاً به مادام هذا المنتوج لم تتغير خواص جودته.

ما دفعني الى كتابة هذه الملاحظة كثرة المنتجات التي تغرق بها السوق الان وتتسابق بشكل محموم لانتزاع المستهلك من وتيرة اقباله على الماركات القديمة طبعاً ان انتاج السلع الان متأثر بالتطور الصناعي الذي شمل كل شيء، من شفرة الحلاقة الى السيارة والسلع الالكترونية والمحركات.. ودخلت مناشيء عديدة الى الاسواق لدرجة انها اثارت استغراب المواطنين لكونها مناشئ (غير صناعية) قبلاً مثل: اندونيسيا وتايلاند وماليزيا وسنغافورة وغيرها. ويجدر ان نشير الى ان مصانع السلع الرخيصة بعد ان انكشفت رداءة انتاجها، اضطرت الى وضع ملاحظة على اغلفة منتوجها تتضمن ان سلعتها صنعت بامتياز من شركة (كذا) العالمية وعلى وفق مواصفاتها، وقد شهد القضاء الاقتصادي الكثير من الدعاوى التي ترفعها الشركات (الاصلية) ضد الشركات التي تنتحل اسمها بشكل او بآخر. والضحية هنا طبعاً هو المستهلك..

ان اغراق السوق العراقية، كما حصل اليوم، بالسلع اللااصلية أي التي تختفي وراء اسماء سلع مشهورة راسخة في السوق حائزة على ثقة المستهلك عن جدارة وجودة وعراقة.. هذا الاغراق هو بلاشك هدر للاقتصاد الوطني ومعاناة جديدة (اضافية) للمواطنين العراقيين بخاصة ذوي الدخل المحدد. ومن هنا ادعو الى تشديد الرقابة على السلع المغشوشة او البديلة التي اصبحت طاغية اليوم في اسواقنا ومتفشية فيها كالأوبئة. كذلك ادعو الأنطلق على مثل هذه السلع الالكترونية خاصة، صفة (سلع معمرة) لانها سرعان ما يصيبها العطل فيحملها صاحبها الى ورش التصليح، وهذه الورش قد راج هي الاخرى سوقها اليوم وظهر فيها من هم خبراء ومتخصصون فنيون يعرفون جيداً من اين تؤكل كتف المواطن!

وبعد ادعو ايضاً كل مواطن بخاصة من ذوي الدخل المحدود الى عدم الوقوع في شرك شركات مجهولة المنشأ والمواصفات والتسجيل القانوني، دخيلة وطارئة على السوق مهما امتلكت من عوامل الاغراء والجذب ان سلع هذه الشركات لاتخاطب عقل المستهلك بقدر ما تتفنن إعلانياً في مداعبة عواطفه وتأثره بالزخرفة والالوان.

تحدث لـ(المدى) عن الفساد الاداري.. ودور اليابانيين في دعم الدوائر الصحية

المدير العام لصحة المثنى: حققنا في اسباب وفاة النساء الحوامل بالسماوة

المثنى / عدنان سمير دهيرب

لان السماوة قرية كبيرة او مدينة صغيرة يظل صدى الأحداث التي تقع فيها يتردد بين الناس. ويستمر البحث عنها لسبب او من دونه . وكلما كان أثر الفعل الواقع له مساس بحياة المواطنين . أصبحت للحديث موجبات التكرار والإضافة.

ومن بين القضايا المهمة التي ظلت الالسن تلوك بها ظاهرة وفيات النساء الحوامل في مستشفى الولادة والأطفال بالسماوة التي شغلت الرأي العام واشاعت القلق لدى النساء والرجال على حد سواء إذ تكررت الوفيات في أيام متقاربة من دون معرفة مسبباتها الحقيقية .

ما ادى الى انتشار الشائعات حول وجود جراثيم في صالة الولادة او ان بعض الطبيبات لهن مصالح شخصية يحاولن العبث بالحوامل او تلوث الاوكسجين وغيرها من الدعايات التي ادت بدائرة الصحة في السماوة الى اتخاذ إجراءات غير مسبوقة بخصوص هذه المشكلة وكذلك في التعامل مع حالات الفساد المالي والإداري الذي اخذ عدد من الأطباء يتحدث عنه في اماكن شتى.وسبق لـ(المدى) ان إشارات اليه في تقاريرها.

وللوقوف على إجراءات دائرة الصحة في السماوة التي تعد الأكبر من بين الدوائر في المحافظة التقينا الدكتور فالح عبد الحسين المدير العام في دائرة صحة محافظة المثنى الذي قال:

ان الذي جرى هو حصول ثلاث وفيات خلال أسبوع. وكانت الوفيات غير معروفة الأسباب. وعليه تقرر إيقاف جميع العمليات في مستشفى الولادة والاطفال في السماوة، وشكلت لجنة من جميع الاختصاصات الطبية والهندسية والبيئة والتخدير والجراحة والامور الفنية. وتم فحص الادوية فوجدت صالحة ومتسلمة من المناطق الرسمية وفحصت اجهزة التخدير من قبل شركة الاسماعيلية. فكانت جيدة ومطابقة المواصفات فيما كانت نسبة نقاوة الأوكسجين ٩٩٪ فضلاً عن أخذ مسحات وتعفير من صالة العمليات من قبل مختبر الصحة العامة وثبتت صلاحية الاجهزة وعدم وجود تلوث . وتولدت لدينا قناعة بان المشكلة قد تتعلق بالطبيب والمريض لذلك شكلت لجنة تحقيقية مع الطبيبات لمعرفة السبب العلمي لكل وفاة. وظهر ان لكل حالة سبباً يختلف عن الاخرى، فقد ظلت احدى المريضات ٦ ساعات في صالة العمليات تحت يد طبيبة نسائية وطبيب للمجاري البولية. وهذه الحالة تكشف مدى تعقيد التداخل الجراحي المتمثل بعملية قلع رحم وكانت النتيجة وفاة المريضة للاسف:

ولدراسة أسباب وفاة الحالة الثانية تم تشريح الجثة وأخذت نماذج للفحص وجاءت النتائج مطابقة في حين مازال التحقيق مستمراً مع إحدى الطبيبات التي كانت سبباً بوفاة الحالة الثالثة.

❖وماذا فعلتم ازاء التجاوزات الإدارية والطبية ؟

- قررنا عدم بقاء أي عنصر سيئ في أي منصب إداري . وتشكيل لجنة داخل المستشفى لتقييم العمليات وإعدادها وبيان مدى حاجة المريض اليها والالتزام بالسياقات العلمية إضافة الى المتابعة المستمرة للمستشفى . ولكننا لم نتجاوز المشكلات حتى الان برغم انخفاض مؤشراتها وقمنا كذلك بنقل عدد من المنتسبين الى خارج المستشفى لسوء تصرفاتهم واصدرنا عدداً من العقوبات الإدارية شملت حتى الأطباء .

❖ ولكن (الاكراميات) والابتزاز مازال مستمراً.

- نسمع بها ! ولقد كرست كل جهدي لمعرفة هؤلاء لمعاقبتهم. وهم قليلون جداً في رأيي.

❖ هناك اتهامات من منتسبين وأطباء للدائرة بصرفها ملايين الدنانير من دون تحقيق نتائج ايجابية وهي اتهامات تندرج في اطار الفساد الإداري . ما تعليقكم ؟

- منذ تسلمي منصب المدير العام في دائرة الصحة بداية عام ٢٠٠٥ ولغاية منتصف ايار الماضي لا توجد أية تخصيصات مالية للدائرة عدا الرواتب. واذا ما اشترت الدائرة بعض المواد وأجرت بعض التصليحات فإنما على أساس الضمان الشخصي مثل خيوط العمليات وتصليح السيارات. والأوكسجين وتصليح عطلات الأجهزة الطارئة وغيرها.

❖ ما إجراءاتكم لمعالجة الفساد المالي والإداري؟

- ان الفساد المالي اصبح مرضاً خطراً في جسم الدولة العراقية. وبقدر تعلق الامر بالدائرة وضعنا آلية صرف جديدة في الدائرة من خلال تشكيل لجنة مشتريات مركزية تضم أشخاصاً معروفين بالنزاهة . وتشكيل لجنة تصليح رئيسة لكل المستشفيات والمراكز وكذلك تشكيل لجان مشتريات فرعية في المستشفيات فقط وهي للارزاق والتصليح والمشتريات الخاصة بالمواد البسيطة وتزويدها بسلفة شهرية تبلغ مليون دينار. وتخصص مبلغ ١٥٠ الف دينار لكل مركز صحي لتمشية الامور على وفق ضوابط صرف على ان تتعرض اللجان للتدقيق شبه الاسبوعي.

ان هذه المبالغ خصصت بموجب موافقة وزارتي الصحة والمالية وركزنا في قائمة المشتريات على القضايا المتعلقة بخدمة المريض، وهي ليست حاجات كمالية بالتأكيد مثل تبديل الشراشف والتعقيم اليومي للمستشفيات وتعطير الجو في الغرف.

وحول التطورات التي حصلت ودور القوات اليابانية في تجهيز ودعم الواقع الصحي في المثنى قال الدكتور فالح عبد الحسين: لقد ركزنا على المراكز الصحية التي تقدم الرعاية الصحية الأولية. وطالبنا القوات اليابانية بتجهيزها بالأجهزة الطبية اللازمة ووقعنا عقداً بمبلغ (٨) ملايين دولار لتجهيز ٣٢ مركزاً صحياً بأجهزة أشعة وسونار ووحدات مختبر وأسنان وحالات ولادة وطوارئ .

ومن المؤمل تسلمها بداية شهر تشرين الأول. وبهدف وضع هذه الأجهزة في أماكن مناسبة طلبنا من الجانب الياباني تأهيل المراكز وبدأنا بخطة تأهيل وأعمار كاملة ومازال العمل مستمراً بمراكز الثوار والنجمي والسوير والحيدرية والمجد والاستقلال وآل عبس والصادق والحسنين والوركاء. وقد أنجز قسم منها والأخرى قيد الإنجاز.

ومنها ما هو مستقبلي كي تصبح هذه المراكز مستشفيات مصغرة لتخفيف الثقل عن المستشفيات الرئيسة.

واضاف: كما تم افتتاح بناية الإسعاف الفوري وتسلمنا ٣٢ سيارة إسعاف من اليابانيين ثم توزيعها على المراكز والمستشفيات الصحية. وكذلك تسلمنا العديد من الأجهزة الحديثة والنادرة مثل جهاز ليزر لفحص وعلاج شبكية العين وجهاز ناظور ثلاثي للأمعاء والمعدة والرئة وجهاز فحص اجهاد القلب وفحص هرمونات الغدة الدرقية . والعديد من الاجهزة المهمة كالاشعة المتنقلة وتخطيط القلب وفصل مكونات الدم . ووقعنا عقداً مع الجانب الياباني ايضاً لتجهيز المراكز التخصصية بالاجهزة الطبية كالربو والحساسية والأسنان والامراض الصدرية والصحة العامة.

واكد ان الدائرة قامت ايضاً بشراء ١٠٠ سرير و٥٠ عربة نقل للمرضى. وكراسي لنقل المرضى لتجهيز جميع المستشفيات واوعز وزير الصحة عند زيارته السماوة بتخصيص مبلغ ٦٢٥ مليون دينار لبناء دار للأطباء المقيمين في السماوة وإنشاء قسمي طوارئ واستشارية في مستشفى الرميثة.

(طوابير) البطالة تنتظر القادمين الجدد !

خريجون يرفعون شعار " نعم للجنابر " !

بغداد / مهند الليلي

مع حلول موسم تخرج الطلبة من الجامعات، يصبح التفكير في المستقبل العملي جدياً، (المدى) قامت بجولة ميدانية بين الطلبة الخريجين لتسليط الضوء على معاناتهم وهم يبحثون عن وظائف تناسب اختصاصاتهم .

لم احصل سوى على الوعود !

الطالب عماد احمد جهاد، خريج كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد يقول:

بعد تغيير النظام السابق وتخلص الطلبة من القوانين والانظمة القسرية التي كانت تلاحق الخريجين، وبدء مرحلة الانفتاح والديمقراطية، راجعت البنك المركزي العراقي لأغراض التعيين، ولم احصل من المسؤولين هناك سوى على الوعود!! والمضحك في الامر ان احد المسؤولين قال لي بالحرف الواحد: لماذا لا تعمل هنا (حمالاً) لحمل النقود وبشكل مؤقت لحين صدور تعيينك؟!! ومع ذلك لم اقطع الأمل وراجعت طوال السنة الماضية عدداً من الوزارات حسب اختصاصي ولكن بلا فائدة، حتى مللت من كثرة المراجعات والوعود، وانا أناشد المسؤولين في الحكومة كافة لفتح التعيينات للطلبة الخريجين من اجل خدمة بلدهم وتحسن وضعهم المعيشي.

اما الطالب عدي طارق المعاضيدي، كلية التربية ابن الهيثم قسم اللغة العربية، فقال:

ما ان صدقنا زوال الخدمة العسكرية التي كان على الخريجين تأديتها حتى فوجئنا بسد الأبواب في وجوهنا في إيجاد فرصة تعيين خصوصاً في مؤسسات الدولة بعد ان تحسنت رواتبها.. فالوقت يدهمنا وعوائلنا بحاجة الى عوائد عملنا واذا ما مللنا من وعود الدوائر سنكون مضطرين الى التوجه الى العمل الذي قد لا يتفق مع ما ضيعناه من زمن من اجل الحصول على الشهادة، ان الكثير من الاعمال الحرة لا تنسجم مطلقاً مع اختصاصاتنا العلمية والادبية .

الطالبة سرى غفوري، قسم التاريخ تقول:

اقول لك من المحزن حقاً ان حفلة التخرج التي أقمناها في الكلية رفع الطلاب فيها وعلى سبيل المزاح شعارات تقول (نعم للجنابر): ! وهو ما يعبر عن حقيقة نظرة اليأس الى المستقبل الذي ينتظرهم وهم يشاهدون ويسمعون ما يجري في الدوائر وما يؤكده الخريجون السابقون الذين جمدت احلامهم وتطلعاتهم في الحياة بضياع فرصة التعيين ضمن اختصاصاتهم ..

بين التدريس ..والفيتر)..

الطالب صدام نافع ، متخرج حديثاً يقول:

اصبحت معاناة البحث عن الوظيفة هي المعضلة الاولى التي تقف في طريق المتخرج كي لا يكون عرضة لشبح البطالة، وبالنسبة لي لم اجد فرصة للتعيين كمدرس لغة انكليزية حسب اختصاصي، فاستمر بعملي الحالي وهو (فيتر) في دكان خالي!! برغم ان حلمي في ان اكون مدرساً كي اشعر بان سنوات الدراسة والسهر والتنسيق بين العمل والدراسة لم تذهب سدى وعادت عليّ بنتيجة ايجابية.

آراء الخريجين السابقين..

خالد محمد بهجت، خريج سابق في معهد التنكولوجيا قسم الكهرباء، يقول:

لقد اصابني اليأس بعد يوم تخرجي من المعهد إذ اديت خدمتي العسكرية مباشرة، بعدها بفترة قصيرة حصلت الفوضى العارمة في نيسان ٢٠٠٣ كما يعلم الجميع ثم استقرت الاوضاع نوعا ما، ولكني حتى الان لم احصل على شيء..

واضاف: ان اكثر ما يحز في نفسي ويؤذيني هو مشاهدتي عند مراجعتي الدوائر والوزارات مظاهر الرشوة والهدايا المحرمة! وهناك حالة اخرى مؤلمة جداً.. هي وجود وظائف وهمية تصرف مقابلها مبالغ ضخمة يتسلمها بعض المستفيدين من هذا التسيب!! هناك اشخاص يشغلون وظيفة ويتسلمون خمسة رواتب!! وبعضهم الآخر له راتبه في الوزارة الفلانية، ورواتب أخرى في اماكن اخرى !! ولو وزعت تلك الوظائف الوهمية علينا نحن العاطلين لشملتنا اجمعين ولم تعد هنالك بطالة اصلاً.. فهاآنذا اعلم بهذا، فهل من المعقول ان الحكومة لا تعلم؟!

خريجة اخرى (رويدة نبيل يونان) خريجة كلية القانون تتحدث:

تخرجت في الكلية خلال العام الدراسي ١٩٩٣/٩٢ وكنت ارغب في التعيين بسلك القضاء، لكن الامر كان يحتاج الى (الوساطة) ولم احصل على الوظيفة حينها لغياب ذلك العنصر.. ثم تقدمت بطلب لاكمال دراستي في المعهد القضائي لأني من اصحاب التقديرات العالية، لكني فوجئت بحذف اسمي وقبول من هو أدنى وذلك لانني غير منتمية الى حزب البعث!! فاما ان انتمي وبشكل اجباري او اضيع الفرصة.. فتركت حلمي ورغبتي وعملت في اختصاصات منها عاملة في مكتبة وخياطة وغيرهما. وبعد التغيير راودني حلمي مرة اخرى لكني وجدت الوجوه قد تغيرت لكن السياسة بقيت نفسها عنصر "الوساطة" موجود وعنصر "الرشوة" زاد !!والتحزب قد تفرع وتنوع !! ماذا أنتظر بعد ذلك ؟ وكم عاماً آخر سأصبر حتى أمارس اختصاصي؟!

اين المفر.. من البطالة؟

ان انتشار المؤسسات العلمية في كل ارجاء الوطن لهو امر مفرح، خاصة بعد تقليل الضغوطات على الطلبة مثل الخدمة العسكرية والانتماء لحزب البعث، الا ان هذا الانجاز الحضاري لن يكتمل ويحقق اهدافه مالم يتم توفير فرص عمل لخريجي تلك الكليات والمعاهد، فالدولة في امس الحاجة الى مثل هؤلاء ولابد من وضع خطة طموح تستغل هذه الطاقات الشابة والاختصاصات العلمية التي درسوها بدلاً من تركهم تحت رحمة البطالة التي قد تدفع بهم الى مصير مؤلم وتحرمهم وتحرم عوائلهم والبلد من مردود اقتصادي وعلمي وانتاجي لا يعوض ، ان تلك الافواج من الخريجين مقبلة على (طوابير) بطالة كبيرة لا تستوعبها الا مشاريع اعمار البلد من جديد فمتى تبدأ ؟